

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي كانون الثاني 2021

في الشهر الأول من العام 2021، تراجعت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة قياساً على الشهر الذي سبق وعلى الشهر الأول من العام 2020، وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً فاق الـ 400 مليون دولار. على صعيد آخر، ازداد النشاط المصرفي بنسبة 0,2% في كانون الثاني 2021، فيما تراجعت كلّ من ودائع القطاع الخاص بنسبة 0,2% والتسليفات الممنوحة له بنسبة 1,3%. وبينما استقرّت معدلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة، تواصل المنحى الانخفاضي لمعدلات الفائدة المصرفية الدائنة على الليرة والدولار. من ناحية أخرى، تراجعت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية من دون الذهب، إلى 23,5 مليار دولار في نهاية كانون الثاني 2021.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصّة

في كانون الثاني 2021، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 2250 مليون دولار مقابل 4744 مليون دولار في الشهر الذي سبق و6694 مليون دولار في كانون الثاني 2020، لتتخفّف بنسبة 66,4% في الشهر الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة 64,4% في كانون الثاني 2021 مقابل 65,9% في كانون الثاني 2020، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الشهر الأول من السنوات 2018-2021

نسبة التغيّر، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
					الشيكات بالليرة
					- العدد (آلاف)
74,2-	92	356	373	387	
					- القيمة (مليار ليرة)
64,9-	1206	3438	2798	2965	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
35,7+	13109	9657	7501	7661	
					الشيكات بالعملة الأجنبية
					- العدد (آلاف)
67,3-	131	401	488	633	
					- القيمة (مليون دولار)
67,1-	1450	4413	3046	3952	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,6+	11069	11005	6242	6243	
					مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
66,4-	3392	10091	7390	8924	
					متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
14,1+	15210	13330	8583	8749	
					دولرة الشيكات، %
					- العدد
	58,7	53,0	56,7	62,1	
					- القيمة
	64,4	65,9	62,1	66,8	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تشرين الثاني 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 1006 ملايين دولار مقابل 1193 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1281 مليون دولار في تشرين الثاني 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 43,7% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 32,9%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بحسب نوعها كآلاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 28,7% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,0%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,1%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (8,0%)، فمنتجات المملكة النباتية (7,0%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، حلت الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 8,6% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (7,6%)، فتركيا (6,9%)، ثم الصين (6,4%)، فايطاليا (6,2%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
43,7-	10078	17893	18411	17949	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تشرين الثاني 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية 283 مليون دولار، مقابل 351 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و309 ملايين دولار في تشرين الثاني 2019. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 4,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2020 بحسب نوعها كآلاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 40,9% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (10,5%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (8,9%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (8,6%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,5%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 31,6% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (12,3%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,0%)، قطر (3,9%)، ثم العراق (3,6%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
4,6-	3250	3407	2706	2593	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الثاني 2020 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 723 مليون دولار مقابل عجز قدره 842 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 972 مليون دولار في تشرين الثاني 2019. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 6828 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2020 أي إلى حوالي 47% مما كان عليه في الفترة ذاتها من العام 2019 حيث بلغ 14486 مليون دولار.

- في كانون الثاني 2021، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 411 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 348 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 158 مليون دولار في كانون الثاني 2020.

قطاع البناء

- في كانون الثاني 2021، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 64 ألف متر مربع (م) مقابل 904 آلاف م² في كانون الأول 2020 و180 ألف م² في كانون الثاني 2020. وانخفضت تراخيص مساحات البناء بنسبة بلغت 64,4% في الشهر الأول من العام 2021 قياساً على ما كانته في الشهر الأول من العام 2020.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الشهر الأول من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، %	2021	2020	2019	2018
2020/2021				
64,4-	64	180	505	820

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الثاني 2021، انخفضت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري إلى 23,3 مليار ليرة مقابل 189,0 مليار ليرة في كانون الأول 2020 و66,2 ملياراً في كانون الثاني 2020. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة بلغت 64,8% في الشهر الأول من العام 2021 مقارنة مع الشهر الأول من العام 2020.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى 204 آلاف طن في كانون الأول 2020 مقابل 163 ألف طن في الشهر الذي سبقه و115 ألف طن في كانون الأول 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 38,9% في العام 2020 قياساً على العام 2019.

قطاع النقل الجوي

في كانون الثاني 2021، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2521 رحلة، وعدد الركاب القادمين 67076 شخصاً وعدد المغادرين 135246 شخصاً والعابرين 3959 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2116 طناً مقابل 2795 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 46,6%، وحركة القادمين بنسبة 71,0%، وحركة المغادرين بنسبة 52,2%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 0,7%، وذلك في الشهر الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2020.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها
في الشهر الأول من العامين 2020 و 2021

التغير، %	2021	2020	
46,6-	2521	4723	حركة الطائرات (عدد)
	37,5	43,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
71,0-	67076	231380	حركة القادمين (عدد)
	43,7	48,5	منها: حصّة الميديل ايست، %
52,2-	135246	282957	حركة المغادرين (عدد)
	42,5	45,2	منها: حصّة الميديل ايست، %
52,6-	3959	8346	حركة العابرين (عدد)
0,7+	4911	4877	حركة شحن البضائع (طن)
	14,7	28,7	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني 2021، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 95 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 326780 طناً والمشحونة 48321 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 11525 مستوعباً. وفي الشهر الأول من العام 2021 وبالمقارنة مع الشهر الأول من العام 2020، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 26,9%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 24,1%، في حين ارتفع حجم البضائع المفرغة بنسبة 9,2%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 21,4%.

بورصة بيروت

في كانون الثاني 2021، تراجعت الحركة في بورصة بيروت إلى حدّ كبير قياساً على الشهر الذي سبق وعلى كانون الثاني 2020، فبلغ عدد الأسهم المتداولة 170734 سهماً بقيمة تداول إجمالية 2,3 مليون دولار مقابل 3480130 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 29 مليون دولار و 2048141 سهماً بقيمة 16,3 مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وبلغت الرسملة السوقية 6746 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2021 مقابل 6724 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020 و 6965 مليوناً في نهاية كانون الثاني 2020. وفي كانون الثاني 2021، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 94,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت مقابل 5,2% للقطاع المصرفي.

ثانياً- المالية العامة

في آب 2020، سجّلت المالية العامة عجزاً بقيمة 657 مليار ليرة مقابل فائض مالي بقيمة 188 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 817 مليار ليرة في آب 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11613 مليار ليرة إلى 9262 مليار ليرة، أي بمقدار 2351 مليار ليرة وبنسبة 20,2%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2281 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 694 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 623 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 658 مليار ليرة، علماً أنه تمّ استرداد مبلغ يمثل كوبونات مصرف لبنان عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1199 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 444 مليار ليرة قابلها ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 679 مليار ليرة والرسوم العقارية بقيمة 275 مليار ليرة .

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 16062 مليار ليرة إلى 13083 مليار ليرة، أي بقيمة 2979 مليار ليرة وبنسبة 18,5%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 2897 مليار ليرة (من 5005 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني- آب 2019 إلى 2108 مليارات ليرة في الفترة ذاتها من العام الحالي)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 82 مليار ليرة (إلى 10975 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-آب 2020 مقابل 11057 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 561 مليار ليرة في الفترة قيد الدرس والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 129 مليار ليرة ، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 359 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 4449 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 إلى 3821 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبته من 27,7% من مجموع المدفوعات إلى 29,2% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً كبيراً بمقدار 1713 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- آب من العام 2020 مقابل فائض مقداره 556 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2 - آب 2020	ك 2- آب 2019	
16,1	31,2	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
22,8	43,1	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2021، ارتفعت قليلاً القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 88341 مليار ليرة مقابل 88141 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 200 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2021. وأصدرت وزارة المالية في كانون الثاني 2021 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 346 مليار ليرة و سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 116 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
ك 1 2019	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	100,00
ك 1 2020	1,61	3,49	37,86	0,08	21,26	24,54	7,62	2,17	1,18	0,16	0,04	100,00
ك 2 2021	1,60	3,48	37,91	0,08	21,61	24,25	7,59	2,15	1,14	0,14	0,05	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يظهر توزع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية كانون الأول 2020 ونهاية كانون الثاني 2021 بحيث بلغت حصة فئة العشر سنوات 37,9% وحصة الخمس سنوات 24,3% وحصة السبع سنوات 21,3% لتشكل حصص الفئات الأخرى مجتمعة 16,2%.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إذ بلغت 89652 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2021 مقابل 89424 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020 (+228 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2 2021	ك 1 2020	ك 1 2019	
22844	22819	24972	المصارف
%25,5	%25,5	%28,7	الحصة من المجموع
55284	55079	50717	مصرف لبنان
%61,7	%61,6	%58,3	الحصة من المجموع
442	457	455	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10394	10393	9968	المؤسسات العامة
%11,6	%11,6	%11,5	الحصة من المجموع
688	676	823	الجمهور
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
89652	89424	86935	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية كانون الأول 2020 ونهاية كانون الثاني 2021 حيث بلغت حصة المصارف 25,5% مقابل 61,7 لمصرف لبنان و12,9% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني 2021، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة زائد المتأخرات) ما يوازي 34169 مليون دولار مقابل ما يوازي 33966 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020. وفي نهاية كانون الثاني 2021، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 9448 مليون دولار (أي ما نسبته 27,7% من مجموع المحفظة) مقابل 9391 مليون دولار (أي ما نسبته 27,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2020.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني 2021، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 144625 مليار ليرة (أي ما يعادل 95,9 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مقابل 144108 مليار ليرة في نهاية العام 2020. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 517 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2021 (زيادة بقيمة 534 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2020) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 225 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 292 مليار ليرة (ما يوازي 194 مليون دولار). وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 130131 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0,9% قياساً على نهاية العام 2020 (+0,6% في الشهر الأول من العام 2020).

وفي نهاية كانون الثاني 2021، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 89987 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,2% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 54638 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,8% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، استقرّت حصص المكتتبين بين نهاية كانون الأول 2020 ونهاية كانون الثاني 2021 على الشكل التالي: 25,8% للمصارف مقابل 61,4% للمصارف و12,8% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ك 2021 2	ك 2020 1	ك 2019 1	
25,8	25,8	29,0	المصارف في لبنان
61,4	61,4	58,1	مصرف لبنان
12,8	12,8	12,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ك 2021 2	ك 2020 1	ك 2019 1	
1,6	1,6	1,9	الحكومات
4,0	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,3	94,2	93,9	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية كانون الثاني 2020، بلغت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ما يعادل 283918 مليار ليرة (ما يوازي 188,3 مليار دولار)، مقابل 283474 مليار ليرة في نهاية العام 2020 و322301 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020، لتكون قد ارتفعت بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 1,4% في الشهر الأول من العام 2020.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2021، تراجع الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 217766 مليار ليرة (ما يوازي 144,5 مليار دولار)،

وشكّلت 76,7% من إجمالي المطلوبات، مقابل 218017 مليار ليرة في نهاية العام 2020 و 241225 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020. وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 2,3% في الشهر الأول من العام 2020. وبلغ معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,20% في نهاية كانون الثاني 2021، مقابل 80,37% في نهاية العام 2020 و 76,70% في نهاية كانون الثاني 2020. - في نهاية كانون الثاني 2021، تراجع الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 168175 مليار ليرة وشكّلت 59,2% من إجمالي المطلوبات، مقابل 168519 مليار ليرة في نهاية العام 2020 و 186545 ملياراً في نهاية كانون الثاني 2020. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 2,1% في الشهر الأول من العام 2020. وفي التفصيل، ازدادت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 0,9% في الشهر الأول من العام 2021، في حين انخفضت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 0,5%، وبلغ معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,34% في نهاية كانون الثاني 2021 مقابل 77,58% في نهاية العام 2020 و 73,21% في نهاية كانون الثاني 2020. وفي نهاية كانون الثاني 2021، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 27353 مليون دولار مقابل 27352 مليون دولار في نهاية العام 2020 و 31360 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2020. وبقيت هذه الودائع مستقرّة في الشهر الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 3,4% في الشهر الأول من العام 2020.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية كانون الثاني 2021، تراجع ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 6460 مليون دولار مقابل 6583 مليون دولار في نهاية العام 2020 و 8455 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2020.

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية كانون الثاني 2021، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25661 مليار ليرة (ما يوازي 17,0 مليار دولار) مقابل 30045 مليار ليرة في نهاية العام 2020 و 31623 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني 2021، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 166872 مليار ليرة، مقابل 166477 مليار ليرة في نهاية العام 2020 و 177346 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020. وازدادت بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 0,1% في الشهر الأول من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية كانون الثاني 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 47696 مليار ليرة أو ما يعادل 31639 مليون دولار، مقابل 32032 مليون دولار في نهاية العام 2020 و42616 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2020. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة 1,2% في الشهر الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 3,6% في الشهر الأول من العام 2020. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية كانون الثاني 2021، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 31812 مليار ليرة، مقابل 31745 مليار ليرة في نهاية العام 2020 و40985 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020. وارتفعت هذه التسليفات بنسبة 0,2% في الشهر الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 5,2% في الشهر الأول من العام 2020.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 19 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2021 لتبلغ 17569 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2021، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 86 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 14243 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية كانون الثاني 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 14104 ملايين دولار مقابل 14023 مليون دولار في نهاية العام 2020 و16608 ملايين دولار في نهاية كانون الثاني 2020. وارتفعت هذه الموجودات بنسبة 0,6% في الشهر الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 5,6% في الشهر الأول من العام 2020.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية كانون الثاني 2021، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، ما يوازي 201040 مليار ليرة، مقابل 200052 مليار ليرة في نهاية العام 2020 و199831 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 0,5% في الشهر الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 1,5% في الشهر الأول من العام 2020. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) 65,53% في نهاية كانون الثاني 2021 مقابل 66,25% في نهاية العام 2020 و69,20% في نهاية كانون الثاني 2020. وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 988 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2021 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 1018 مليار ليرة (ما يعادل 675 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 618 مليار ليرة (ما يعادل 410 ملايين دولار)، وتراجع الموجودات من الذهب بمقدار 400 مليار ليرة (265 مليون دولار) نتيجة انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً.

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 942 مليار ليرة.

- تراجع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 197 مليار ليرة.
- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 594 مليار ليرة، نتيجة تراجع كل من التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 460 مليار ليرة (حوالي 305 ملايين دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 133 مليار ليرة.
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 1459 مليار ليرة.
- وفي الشهر الأول من العام 2021، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 5,7%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2,7%.

<p>1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.</p> <p>2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.</p> <p>3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.</p>

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2021، استقرت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية على 6,52% شأنها في نهاية كانون الأول 2020، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1679 يوماً (4,6 سنوات) مقابل 1693 يوماً (4,65 سنوات) في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية في شهر كانون الثاني 2021 على فئات السندات بالليرة المُصدرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني 2021، استمرّ متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية في التراجع ليبلغ 2,31% مقابل 2,64% في الشهر الذي سبق (6,62% في كانون الثاني 2020)، فيما ارتفع متوسط الفائدة

المتقلّة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 8,53% من 7,77% (9,86%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الثاني 2021، لم تسجّل أية عملية في سوق الانترنتك بالليرة عبر شركة لبنان المالية، علماً أن متوسطّ الفائدة المتقلّة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) بلغ 3,00% في كانون الأول 2020 (58,81%) في كانون الثاني 2020).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

كانون الثاني 2021	كانون الأول 2020	كانون الثاني 2020	
2,31	2,64	6,62	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,53	7,77	9,86	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
-	3,00	58,81	المتوسط المتقلّ للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني 2021، استمرّ المتوسط المتقلّ للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,58% مقابل 0,94% في كانون الأول 2020 (4,00% في كانون الثاني 2020)، كما انخفض المتوسط المتقلّ للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 6,52% مقابل 6,73% (10,07%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الثاني 2021، بقي متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر شبه مستقرّ على 0,22% مقابل 0,23% في الشهر الذي سبق (1,82% في كانون الثاني 2020). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

كانون الثاني 2021	كانون الأول 2020	كانون الثاني 2020	
0,58	0,94	4,00	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
6,52	6,73	10,07	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,22	0,23	1,82	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في كانون الثاني 2021، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وبلغ الهامش عند الصرافين من الفئة الأولى 3850 – 3900 ، ليتجاوز العشرة آلاف ليرة في السوق السوداء. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 18 يوماً في الشهر الأول من العام 2021 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 23477 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2021 مقابل 24099 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020 و36669 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2020. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 622 مليون دولار في الشهر الأول من العام 2021 مقابل انخفاضها بقيمة 613 مليون دولار في الشهر ذاته من العام 2020.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني 2021، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 3,4% قياساً على كانون الأول 2020 وبنسبة 108,8% قياساً على كانون الثاني 2020. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2021 بنسبة 73,6% قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2020.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 2,84% في شهر كانون الثاني 2021 قياساً على كانون الأول 2020 وبنسبة 147,55% قياساً على كانون الثاني 2020. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2021 ارتفاعاً بنسبة 96,48% قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في كانون الثاني 2020.

